ISSN = 2073-6614 pp: 258-281 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

"Employing Auditory Evidence in Directing Controversial Issues at Al-Ghafqi (d. 716 AH)"

توظيف الشواهد السماعية في توجيه المسائل الخلافية عند الغافقي (ت716هـ)

Prof. Dr. Ahmed Abdullah Hmood Al-ani
ed.ahmed.abdullah@uoanbar.edu.iq

Salih Muslih Farhan Muhammad
sal20h2017@uoanbar.edu.iq

University of Anbar\ College of Education for Humanities

أ. د. أحمد عبد الله حمود العاني

صالح مصلح فرحان محمد

كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة الأنبار

Received: 23/ 5 / 2022 Accepted : 6/ 8 / 2022 published : 30/ 9 / 2022

DOI: 10.37654/aujll.2022.177693

Abstract

"Employing Auditory Evidence in Directing Controversial Issues for Al-Ghafqi (d. 716 AH)" The aim of this study is to highlight the effort of a grammarian indulged with his newly realized book, which is an explanation of the statements of Al-Zugagi, and the effort was limited to what introduced in tis book. Then the research introduced that keen scientist by highlighting his scientific status. It showed the grammatical disagreement that Al-Ghafqi noted in his explanation of sentences while mentioning the auditory witness. Also, the sayings of the grammarians are mentioned where auditory witnesses were mentioned. Then likelihood is given to one of them. Moreover, it presents the style of Al-Ghafqi in commenting on that controversy. To facilitate thing to the reader, Al-Ghafqi depended on verses from Qura'an , Hadith, Arabic verse and sayings. Conclusions and findings are mentioned as well.

Key Words: The Grammatical controversy, Al- Ghafaqi, Explanation of Al-Zujaji Statements, auditory evidence

الملخص

" توظيف الشواهد السماعية في توجيه المسائل الخلافية عند الغافقي(ت716هـ)" الهدف من هذه الدراسة إبراز جهد عالم نحوي مغمور مع كتابه الذي حقق حديثًا وهو شرح لجمل الزجاجي وقد كان مقتصرًا على ما أشكل منه على الطلبة، ومن ثم التعريف بهذا العالم والمقرئ والفقيه وإبراز مكانته العلمية وبينت فيه الخلاف النحوي الذي نوه اليه الغافقي في شرحه للجمل في أثناء ذكره للشاهد السَّماعي وذكرت أقوال النحاة في ذكر موطن الشّاهد ومن ثم الترجيح للمسائل، وعرض اسلوب الغافقي للمسألة في الخلاف، كي يتسنى للقارئ سهولة البحث في المسائل الخلافية، معتمدًا في ذلك على آيات الذكر الحكيم، والحديث وأشعار العرب والأمثال، مع ذكر الخاتمة والنتائج التي توصَّلْت إليها.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، الغافقي، شرح جمل الزجاجي، الشاهد السماعي.

المقدِّمة

إنَّ المطالع لما خلّفه أهل النحو من مؤلَّفات "شروح وحواشٍ وتذييلات" لتتبين له ظاهرةٌ ليست بخافية، وميزة غير متوارية، اصطبغت بها تلك المؤلفات، ولم يغفلْ عنها من ألّف في هذا الفن ممن سبق وأفاد، تلك ظاهرة "الاستشهاد". وهو أصلٌ من أُصول النحو، ومعيار الترجيح عند اختلاف الآراء، وتعدد المذاهب، وأنْ يكون شرحُها مَهمّةً قام لها جهابذةُ النحو أحسن قيامًا، فخلّفوا لنا العديد من المصنَّفات في "شرح الشواهد"، بيد أنَّ أهميتها تزداد، ويكون من وراء دراستها عظيم المفاد ؛ إذ الإعراب مفتاح المعاني، لذا أردنا اللحاق بركبهم وإنْ كنّا خلفًا من بعدهم، فوقع اختيارنا "على شرح الجمل لأبي إسحاق الغافقي" لدراسة الشواهد فيه .

ولأهمية هذا الكتاب النحوي قمت بدراسة الشواهد السماعية فيه، وأهم المسائل الخلافية في الشاهد السماعي بين المدرستين البصرية والكوفية، وقد يكون الخلاف بين النحاة في المدرسة الواحدة وكان الخلاف على مبحثين.

المبحث الأول: ذكر الخلاف بين العلماء في المدرستين.

المبحث الثاني: ذكر الخلاف بين العلماء في المدرسة الواحدة، بصرية أم كوفية.

ثم قسمت المبحثين على المسائل الخلافية التي وردت في الكتاب.

المبحث الأول: الخلاف بين المدرستين في:

1- مسألة ضمير الفصل:

الشاهد القرآني: قوله تعالى: {كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ علَيْهِمْ} [1] .

هذا الشاهد من شواهد جمل الزجاجي وذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل[2] .

وظف الغافقي الشاهد القرآني على أنّ ضمير الفصل (أنت) له ثلاثة أوجه على من نصب (الرقيب) أن يكون فصلا أو توكيدا أو بدلا[3] .

ومن الجدير بالذكر أنَّ هذا الضمير مختلف عليه في الاصطلاح بين، فصْل وعماد. فالفصل من عبارات البصريين، كأنّه فصل الاسم الأوّل عمّا بعده، وآذن بتمامه، وأن لم يبق منه بقية من نعت، ولا بدل إلّا الخبر لا غير. والعماد من عبارات الكوفيين، كأنّه عمد الاسم الأوّل، وقوّاه بتحقيق الخبر بعده[4] .

"ويجوز أن يكون المضمر فيه فصلًا، ويجوز أن يكون تأكيدًا؛ لأنّه بعد مضمر، والمضمر يؤكّد بالمضمر المرفوع، سواء كان الأوّل مرفوع الموضع، أو منصوبه، أو مجروره"[5].

وذهب البصريون إلى أنَّه يسمى فصلًا لأنه يفْصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: (زيد هو العاقل) ولا موضع له من الإعراب، وحجتهم في ذلك: إنَّما دخل لمعنى الفصل، بين النعت والخبر، ولهذا سمّي فصْلًا، كما تدخل (ما) التي للتوكيد ولا حظّ لها في الإعراب؛ فكذلك الكاف للخطاب في (ذلك، وتلك) ولا حظّ لها في الإعراب[6] .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ ما يفْصل به بين النعت والخبر يسمى عمادًا، وله موضع من الإعراب، وقال بعضهم حكمه حكم ما قبله أو بعده وحجتهم في ذلك إنَّما قلنا إنَّ حكمه حكم ما قبله لأنَّه توكيد

(1) سورة المائدة من الآية:117 .

(2) ينظر: الجمل للزجاجي: 153، وشرح الجمل لابن بابشاذ:329/1 .

(3) ينظر: شرح الجمل للغافقي:164 .

(4) ينظر: المفصل لابن يعيش: 329/2 .

(5) ينظر: المصدر نفسه: 2 /331 .

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:579/2 .

لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيدا، وكما أنك إذا قلت: (جاءني زيد نفسه) كان نفسه تابعًا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعًا في إعرابه[1] .

وورد إعراب ضمير الفصل في هذه الآية قوله تعالى: {وَإِنَّا لنَحْنُ الصافون} [2] , فالضمير (نحن) يسمى ضمير الفصل، أو العماد، لأنَّه يقوي معنى الجملة ويؤكدها، ومثله قوله تعالى: {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا} [3] . زعم البصريون أنه لا محل له، وإنما هو لمجرد التوكيد فقط[4] .

ويقع الضمير على ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يكون الضمير، من الأسماء المبنية المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأوّل في المعنى.

الثاني: أن يكون الضمير، داخلا بين المبتدأ وخبره، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: (إنّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها.

الثالث: أن يكون الضمير، بين معرفتيْن أو معرفة وما قاربها من النكرات [5] .

وذكر ابن بابشاذ أنّ جملة المواضع التي يكون فيها ضمير الفصل هي أربعة، في باب المبتدأ والخبر، وفي باب إنّ وأخواتها، وفي باب كان وأخواتها، وفي باب ظننت وأخواتها، لأنّ هذا كله أصله المبتدأ والخبر، ويظهر له الإعراب في باب (كان) و(ظننت) ولا يكون له حكم في باب (المبتدأ) وباب (إنّ) وإنما لزم المبتدأ والخبر لإزالة اللبس بين الخبر والنعت، لأنَّ خبر المبتدأ نعت في المعنى، فلو قلت: (زيد العاقل) قد يلتبس بأنّه نعت لكن إذا قلت: (زيد هو العاقل) قطعت بأنّه خبر، ولما ثبت هذا الحكم للظاهر الذي هو الأصل أجري المضمر مجراه وإنْ كانت المضمرات لا تنعت، كقوله تعالى: {كُنْتَ أَنْتَ الرَّقيبَ عليْهِمْ}[6] فحمل الفرع على الأصل في هذا[7] .

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 579/2 .

(2) سورة الصافات الآية: 165 .

(3) سورة الكهف من الآية:39 .

(4) الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود بن عبد الرحيم صافي: 94/23 .

(5) شرح المفصَّل لابن يعيش: 329/2.

(6) سورة المائدة من الآية:117 .

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ:328/1-329

والذي يظهر للباحث في هذه المسألة أنّ ما ذكره ابن بابشاذ هو الراجح هو المعتمد من أنّ ضمير الفصل يكون في باب المبتدأ والخبر، وإنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها، لأنّها تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر.

2 – مسألة اشتغال الفعل عن مفعوله بضميره

الشاهد القرآني: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}[1] .

هذا الشاهد ليس من شواهد الجمل لأبي القاسم الزجاجي وإنما أورده الغافقي على أنَّ (إنْ) من حروف الجزاء[2] .

لا يأتي بعدها الفعل إلا ظاهرًا ولا يضمر بعدها إلا بشرط أن يكون المفسر فعلًا ماضيًا وهذا يكون في (إن) وحدها [3] .

يرى ابن أبي الربيع: في حرف الجزاء (إنْ) يكون الاسم مرفوعا بعدها اذا كان الضمير أو السبب مرفوعا وينصب إذا كان الضمير أو السبب منصوبا، فتقول: (إنْ زيد قام قام عمرو)، فزيد مرفوع بالابتداء، لأنّ (إنْ) طالبة بالفعل، فإذا وجدتْ قبل الاسم فكأنّ الفعل وجد قبل الاسم، وإن قلت: (إنْ قام زيد) لم يصح أن يكون الاسم مرفوعًا بالابتداء؛ لأنّ العامل اللفظي أقوى من الابتداء، وفي الشاهد القرآني (أحد) فاعل بفعل مضمر، تقديره: (وإنْ استجارك أحد) ولا يكون مرفوعا بالابتداء كما تقدَّم، ولا يكون فاعلا مقدَّمًا، لأنّ الفاعل لا يقدَّم على عامله وهذه الحالة تكون في الفعل الماضي[4] .

وأراد هنا بعد (إنْ) الشرطية وهي الجازمة للفعل المضارع، إذا جاء بعدها اسم، فما حكم الاسم هل هو مرفوع بفعل مضمر أو مبتدأ أو فاعل مقدم ؟

اختلف النحاة في ذلك.

قال البصريون يرتفع الاسم بعد (إنْ) الشرطية بتقدير فعل، والفعل الظاهر بعد الاسم يفسر لذلك الفعل المقدر المحذوف، وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء [5] .

---

(1) سورة التوبة من الآية: 6.

(2) ينظر: الجمل للزجاجي:51 .

(3) ينظر: شرح الجمل للغافقي:100–101.

(4) ينظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع:640–641 .

(5) ينظر: الإنصاف: 504/2 .

وحجتهم في ذلك: أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعل بعد (إن) ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملا في الاسم المقدم عليه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع[1] .

وقال الكوفيون: إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ويكون فاعلًا مقدمًا [2] .

وحجتهم في ذلك: أنّ تقديم الفاعل على فعله مع (إن) خاصة لقوتها مع المرفوع معها ويرتفع بالعائد، والعائد هو الضمير المستتر بعد الفعل فينبغي أن يكون مرفوعا كما قالوا: (جاءني الظريف زيد) ولم يفتقر الى تقدير فعل[3] .

والذي يرجحه الباحث من رأي النحاة هو رأي البصريين وهو الذي اختاره الغافقي، لأن (إن) الشرطية هي من عوامل الأفعال ولذلك إذا دخلت على الفعل الماضي يكون في محل جزم لقوتها وهي أم الباب من حروف الجزاء، ويقدم الاسم على الفعل إذا كان الفعل ماضيا خاصة مع (إن) الشرطية.

3 – مسألة مواضع (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة:

الشاهد القرآني كقوله تعالى: {وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ}[4] .

أورد الغافقي الشاهد القرآني على تقعيد قاعدة، واثبات حكم، على أنَّ (إن) المخفَّفة من الثقيلة، لا تدخل إلَّا على المبتدأ والخبر، أو ما يدخل على المبتدأ والخبر مثل (كان) وأخواتها و(ظننت) وأخواتها، والجملة التي بعدها لا بد فيها من اللام في الخبر، نحو: قوله تعالى: {وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ}[5] معناه: (وإنَّهم). وهذه اللام لازمة في الخبر فرقا بين النافية والمخففة من الثقيلة[6].

وقال المبرد " وَتَكون مخفَّفة من الثَّقِيلَة فإِذا كَانَت كَذَلِك لزِمتها اللَّام فِي خَبَرهَا لئلّا تلتبسَ بالنافية وَذَلِكَ قَوْلك إِنْ زيدٌ لمُنْطلقٌ وَقَالَ تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}[7]، فإِن نصبتَ بهَا لم تَحْتَج

(1) ينظر: المصدر نفسه:505/2 .
(2) ينظر: المصدر نفسه: 505/2.
(3) ينظر: الإنصاف:505/2 .
(4) سورة الصافات الآية: 167 .
(5) سورة الصافات الآية: 167 .
(6) ينظر: شرح الجمل للغافقي: 303–304
(7) سورة الطارق الآية: 4.

إلى اللَّام نَحْو: (أَنْ زيدًا منطلق)، لأَنَّ النصب قد أَبان وَجَاز النصب بهَا إِذا كَانَت مخفَّفة من الثَّقِيلَة"[1] .

وقال سيبويه: "وحدثني من لا أتهم، عن رجل من أهل المدينة موثوق به، أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: إن زيدٌ لذاهبٌ، وهي التي في قوله عز وجل: {وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ} [2] وهذه إنَّ محذوفةٌ"[3] .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا). لأنَّه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب، قال الله تعالى: {وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ} [4] أي: وما كادوا إلا يستفزونك، وقال تعالى: {وَإِنْ يَكَادُ الذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ} [5] أي: وما كادوا إلا يزلقونك. ثم قال الشاعر[6] .

شَلَّت يَمينُك إن قَتَلْت لَمُسْلِمًا كُتِبَتْ عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

أي: ما قتلت إلا مسلمًا، وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى[7] .

"وذهب البصريون إلى أنها مخفّفة من الثقيلة، واللام بعدها لام التأكيد، لأنَّ لها أيضًا نظيرا في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرته، والذي يدل على ذلك أنَّ "إنْ" التي بمعنى (ما) النافية لا تجيء اللام معها، كما قال الله تعالى: {إِنِ الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[8] وكما قال الله تعالى: {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ} [9] . وكما قال الله تعالى: {إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ}[10]إلى غير ذلك من المواضع[11] .

---

(1) المقتضب للمبرد:51/1 .

(2) سورة الصافات الآية: 167 .

(3) الكتاب لسيبويه:152/3 .

(4) سورة الإسراء من الآية: 76 .

(5) سورة الإسراء من الآية: 76 .

(6) البيت لعاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوّام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو ابن جرموز، قاتله. وهو في شرح الشواهد الشعرية:293/1، وشرح المفصل/71/8، والإنصاف/641،، وشرح أبيات المغني/89/1].

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:526/2 .

(8) سورة الملك من الآية: 20.

(9) سورة ياسين من الآية: 15 .

(10) سورة الفرقان من الآية:4 .

(11) ينظر: الإنصاف:526/2 .

"والنحويون يسمّون هذه اللام الفارقةَ ولامَ الفصل، وذلك أنها تفصل بين المخففة من الثقيلة، وبين النافية. ألزموها اللامَ إيذانًا منها بأنها المشددة التي من شأنها أن تدخل معها اللامُ، وليست النافيةَ التي بمعني "ما"[1] .

الذي يظهر للباحث من كلام النحاة، أن مذهب البصريين هو الراجح لما عليه من الأدلة ومن كلام العرب أن اللام لا تأتي بمعنى (إلا) اما الشواهد التي استدل بها الكوفيون. فهي (إن) النافية، التي تكون خالية من اللام .

4 – مسألة (الواو) بمعنى ربّ:

الشاهد النحوي: قول امرئ القيس[2] .

وَفَـــرْعٍ يَزِيـــــنُ الْمَتْـــنَ أَسْـــوَدَ فَـــاحِـــم أثيـــثٍ كقِنْـــــوِ النَّخْلَـــةِ المُتَعَـــثْكِـــلِ

إن هذا الشاهد ليس من شواهد الجمل للزجاجي[3]، وإنما أورده الغافقي على أنّ الاسم إذا جاء بعد الواو مخفوضا في بداية الكلام ولم يكن معطوفا على جملة مخفوضة أو اسم فيكون بمعنى (ربّ) أي (ورب فرع)، وقال الغافقي: وهذا مذهب المبرد[4]، وهو أن واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها[5] .

وهذه من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين.

فقد قال البصريون: إنما قلنا: إن الواو ليست عاملة، وإن العمل لربّ مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، وحرف العطف غير مختص؛ فوجب أن لا يكون عاملًا، وإذا لم يكن عاملًا وجب أن يكون العمل لـ(ربّ) مقدرة[6] .

وذهب الكوفيون إلى أن الواو هي العاملة لأنها نابت عن (ربّ)، وصارت كواو القسم، فكذلك الواو ههنا، لما نابت عن (ربّ) عملت الخفض كما تعمل (ربّ)، والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 148/5 .

(2) البيت من الطويل ديوان امرِئ القيس: 43/1.

(3) ينظر: الجمل للزجاجي: 72، وشرح الجمل لابن بابشاذ: 180–183،

(4) ينظر: المقتضب: 48/2, وينظر: كذلك الصفحات: 3/55–56–57–58.

(5) ينظر: شرح التسهيل:3011/6. والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي شرح ألفية ابن مالك: 302/5. وشرح الجمل لابن عصفور الإشبيلي: 305/3.

(6) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 315/1.

حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة، كقول[1] الشاعر[2]:

وبــلد عـــاميــة أعْـمــاؤه

أما قول الكوفيين: إنها لما نابت عن (ربّ) عملت عملها كواو القسم. فأجاب عن قولهم أبو البركات بقوله: قد يجمع بين القولين وتكون (الواو) نائبة عن (ربّ) المحذوفة أو مقدرة بعد الواو كما هو رأي البصريين وقد لا يأتي الواو عوضًا عنها ويأتي الاسم مخفوض، لأنه قد جاء عنهم الجرّ بإضمار (رب) من غير عوض منها[3]، وذلك نحو قوله[4]:

رسْـــم دار وقـفـــتُ فـــي طـلـلـــهْ كـــدْت أقـــضـــي الـحـياة مـــــن جـــلـلـــهْ

والذي يؤيد رأي البصريين ما ذكره ابن أبي الربيع في البسيط لشرح جمل الزجاجي: "أنّ الواو ليست بمنزلة (ربّ) وأنها عاطفة، ولذلك لم يدخل عليها حرف العطف، ومما يقوي لك ما ذكرته أنّ العرب تقول: (ووالله ثمّ والله) وتدخل حروف العطف على واو القسم، لأنّ واو القسم بدل من باء القسم، فدخل عليها ما يدخل على الباء، فلو كانت الواو بمنزلة (ربّ) لم تنافر حروف العطف، وتكون (ربّ) محذوفة بعد الواو والفاء[5].

والذي تبين للباحث أنَّ قول البصريين هو الأقرب وذلك لورود الأدلة على ذلك وأن العمل لـ(رب) مقدرة بعد الواو واو العطف ولا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض عنه إذا كانت الواو بمعنى (رب) وإن أُتي بالواو في بداية الكلام فإنه يكون واو عطف بتقدير كلام محذوف .

5 – مسألة (حاشا) حرف أم فعل؟

(1) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 311/1.

(2) البيت من الرجز المشطور لرؤبة في ديوان: 3؛ وبتمامه: وبلد عامية أعماؤه ... كأنّ لون أرضه سماؤه: وهو من شواهد شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي:160/2، والإنصاف 377/1؛ شرح المفصَّل 118/2؛ شذور الذهب 388.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 315/1.

(4) هذا البيت مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذري صاحب بثينة، ولم أجده في ديوانه، وهو من شواهد الخصائص:286/1، وابن يعيش في شرح المفصَّل: 516/4, وابن هشام في مغني اللبيب: رقم 184, وفي أوضح المسالك: 316، وابن عقيل:220، وشرح الأشموني: رقم 579,.

(5) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع: 871.

الشاهد النحوي: قول الشاعر[1]:

وَلاَ أَرَى فَـاعِـــلًا فـــي النَّـــاسِ يُشبِهُـــهُ *** ولا أُحَـــاشِـــي مِـــنَ الأَقْـــوَامِ مِـنْ أَحَـد

هذا الشاهد استشهد به الزجاجي في جمله شاهدًا لـ(حاشا) [2] .

وقد أورده الغافقي على أنَّ (حاشا) حرف تخفض ما بعدها، وهو قول سيبويه. وهو الذي اختاره الغافقي، وأجاز المبرِّد فيما بعدها النصب، وجعلها فعلًا، واستدل بالشاهد.

وقال الغافقي وهذا ليس فيه دليل، لأنَّ معنى (لا أحاشي) لا أقول حاشا[3] .

قال سيبويه: "وأمَّا حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله"[4] .

قال المبرِّد:" وَمَا كَانَ فعلا فحاشا وخلا وَإِن وافقا لفظ الْحُرُوف"[5] .

وهذه من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون

قال البصريون: لا يجوز دخول (ما) على حاشى؛ فلا يقال (ما حاشى زيدًا) كما يقال: (ما خلال زيدًا) ولو كان فعلًا كما زعم الكوفيون لجاز أنْ يقال: (ما حاشى زيدًا) فلما لم يقولوا ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه، قال الشاعر:

حـــاشى أبـــي ثوبـــان؛ إنَّ بـــه **** ضَـــنًّا علـــى المَلْـحَـاة والشَّـتـم

فلا يخلو: إمَّا أن يكون هو العامل للجر، أو عامل مقدّر، بطل أن يقال عامل مقدّر؛ لأنَّ عامل الجر لا يعمل مع الحذف فوجب أن يكون هو العامل على ما بيَّنَّا[6] .

"أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنه فعل أنه يتصرف، والدليل على أنه يتصرف قول النابغة: ... وما أُحَاشِي من الأقوام من أحد

وإذا كان متصرفًا فيجب أن يكون فعلًا؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال[7] .

---

(1) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه: 20، وهو من شواهد الأصول في النحو لابن السراج: 289/1، والبصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي: 201/5، وخزانة الأدب:403/3 .

(2) ينظر: الجمل للزجاجي: 237.

(3) ينظر: شرح الجمل للغافقي: 214ـ215 .

(4) الكاب لسيبويه:349/2 .

(5) المقتضب للمبرد:391/4 .

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف:228/1.

(7) المصدر نفسه:272/1 .

قال أبو علي: فلا يكون (حاشا) إلَّا حرفًا إذ لو كان فعلاً لجاز أن يكون صلة لما، فكانت معه بمنزلة المصدر مثل: (أنْ والفعل)، فلما لم يكن ذلك فيه علم أنَّه حرف[1] .

والذي يتبيَّن للباحث أنّ أدوات الاستثناء (حاشا، وعدا، وخلا) إنْ كان المستثنى منصوبا فهُنَّ أفعال مستحقة منع التصرّف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها، وإنْ كان المستثنى بهنّ مجرورًا فهُنَّ أحرف جر، وكون (حاشا) حرفا جارا هو المشهور عند سيبويه والمبرد والذي اختاره الغافقي .

المحث الثاني: المسائل الخلافية في المدرسة الواحدة

1 – مسألة (آية) مضافة الى الجمل الفعلية:

الشاهد النحوي: قول الأعشى[2] .

بـــآيـــة تـقْـدمـــون الخـيل شعْثـاً *** كـــأنّ علـــى سـنـــابـــكهـا مـــدامـــــا

هذا الشاهد ليس من شواهد الجمل للزجاجي[3]، لكنّ الغافقي أورده دليلًا على أنَّ العرب استعملت مثل هذا، على أنَّ (آية) تضاف إلى الجمل الفعلية من دون تقدير (ما) المصدرية[4] .

ومما يضاف إلى الفعل أيضاً أسماء الزمان قولك: (ما رأيته منذ كان عندي). (ومذ جاءني) ومنه أيضاً (آية) وأمَّا قولهم (بآية ما تقومون) فـ(ما) عند سيبويه لغو, إذ جعلها زائدة[5] .

والذي اختاره الغافقي مذهب سيبويه قال: ومما يضاف إلى الفعل قوله: (لا أفعل بذي تسلم، ولا أفعل بذي تسلمان، ولا أفعل بذي تسلمون)، المعنى: (لا أفعل بسلامتك)، وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله، كأنّه قال: (لا أفعل بذي سلامتك) وتطرد الأفعال في (آية) اطّراد الأسماء[6] .

ورأي أبي العباس: إضافة (آية) إلى الفعل لا تطّرد، وإنّما جاء في قوله (بآية تقْدمون)، فأمّا البيت الثّاني من قول الشاعر[7]

.. بـآيـــة مـــا يـحبـــون الطـعامـا

---

(1) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي:76/2 .

(2) البيت من الوافر وهو من شواهد الكتاب ونسبه إلى الأعشى ولم أجده في ديوانه المطبوع ينظر الكتاب لسيبويه: 118/3، والكامل: 289/3.

(3) ينظر: الجمل للزجاجي: 155. وشرح الجمل لابن بابشاذ: 180 .

(4) ينظر: شرح الجمل للغافقي: 116.

(5) ينظر: الكتاب لسيبويه: 117/3.

(6) ينظر: الكتاب: 118/3–119 , وينظر: شرح الجمل للغافقي: 116.

(7) البيت من الوافر وهو للأعشى وليس في ديوانه، وهو من شواهد الكتاب 118/3؛ في خزانة الأدب 512/6 , وشرح شواهد المغني 811/2؛ وهمع الهوامع 51/2.

فهي فيه مضافة إلى المصدر، كأنّه قال: (بآية حبّكم الطّعام)، جعل (ما) مع الفعل بتأويل المصدر[1] .

قد أضيف إلى الفعل غير الزمان ممّا هو جار مجراه، فأضافوا (آية) إلى الجملة من الفعل والفاعل؛ لأنها بمنزلة الوقت، وذلك أن (الآية) العلامة، والأوقات علامات لمعْرفة الحوادث، فصح إضافة (الآية) إلى الفعل كما تضيف الوقت؛ لأنهما في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد[2] .

والصّواب أن (آية) مضافة إلى الْجمْلة كما مر وعكسه قول سيبويْه في قوْله

... بآية ما تحبون الطعاما

إن ما زائدة والصّواب أنّها مصْدريّة[3] .

وأورده ابن أبي الربيع في البسيط لشرح الجمل، و قال وهو خروج عن القياس [4] .

والذي يتبين للباحث من الأقوال، ما ذهب إليه أبو العباس المبرد، وابن هشام أنها مصدرية لأن الأسماء في الغالب لا تضاف إلى الأفعال إلا إذا كانت مقدرة بمصدر.

2 – مسألة تقديم الضمير الظاهر على المضمر

أورد الغافقي الشاهد الشعري في قول الشاعر[5].

جَـــــزَى رَبُّـــــهُ عَنّـــي عَـدِيَّ بْنَ حاتِمٍ جَـــزاءَ الكِـــلابِ الْعـاوِيـاتِ، وقَـدْ فَعـلْ

عقَّبَ الغافقي على هذا الشاهد وهو من شواهد الجمل للزجاجي[6] قوله (جزى ربه) برفع (ربه) والضمير يعود على (جزى) المفهوم منها الجزاء ثم حسَّن هذا القول وقال: أمَّا إذا قلنا أنَّ الضمير يعود على (عدي) أي عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، فهي ضرورة شعرية وحسن الغافقي أن

(1) التعليق على كتاب سيبويه: 229/2.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 184/2.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 836 .

(4) ينظر: البسيط في شرح الجمل لابن ابي الربيع: 166 .

(5) البيت من الطويل وَلم يعزه أحد لقائله وينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي:277/1، وهو من شواهد الخصائص:295/1، والكافية:585/2، والشذور:178.

(6) ينظر: الجمل للزجاجي:131 .

الضمير يعود على (جزى) المفهوم منها الجزاء وأورد قوله تعالى: {وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ}[1] . وجعل الشاهد الشعري مثله ولا ضرورة فيه[2] .

على أنَّ الغافقي قاس البيت الشاهد النحوي على الآية دليلاً على جوازه لأنَّ الهاء في (يرضه) يعود على الشكر، وعود الضمير في الفاعل (ربُّه) إلى المفعول المتأخر (عديّ) وهو من عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

المجيزون عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة.

وقد أجازه الأخفش من البصريين وأبو الفتح، والطوال من الكوفيين، وقد أجازه بعضهم في الشعر دون النثر، وهو الإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنَّما ورد في الشعر[3] .

قال ابن جني في الخصائص: "إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدَّم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل كقوله تعالى: {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ}[4]، وأجمعوا على أنَّ الهاء عائدة على مذكور متقدِّم، كل ذلك لئلا يتقدَّم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنى. وأمَّا أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله(جزى ربه) عائدة على (عدي) خلافًا على الجماعة"[5] .

"ويؤكد أنَّ الهاء في (ربه) لعدي بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب أن يقال: جزاك ربك خيرًا أو شرًا. وذلك أوفق للعرف"[6] .

وذلك نحو (زان نوره الشجر) فالهاء المتصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وإنَّما شذَّ ذلك لأنَّ فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة, وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جنى وتابعهما المصنف ومما ورد من ذلك قوله:

جـــزى ربـــه عنـــي عـدي بن حاتم *** جزاء الكلاب العـاويـات وقـــد فـعـــل

والحق فيها المنع[7] .

---

(1) سورة الزمر من الآية:7.

(2) ينظر: شرح الجمل للغافقي:151/150 .

(3) ينظر: توضيح المقاصد شرح الفية ابن مالك:597/2 .

(4) سورة البقرة من الآية: 124 .

(5) الخصائص لابن جني:295/1 .

(6) ينظر: الخصائص:299/1.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:110/2 .

"وَالأَصَح أَنَّ هَذَا ضَرُورَة، فأعيد الضَّمِير من (ربه) الى (عدى) وَهُوَ مُتَأَخّر لفظا ورتبة"[1] .

وعود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو[2].

لمـــا رأى طـــالبـــوه مصعبا ذعـــروا وكـــاد لـــو ساعـــد المقـدور ينـتصـر

(رأى طالبوه مصعبا) حيث أخر المفعول عن الفاعل، مع أنَّ مع الفاعل ضميرا يعود على المفعول، فعاد الضمير على متأخِّر لفظا ورتبة، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جنى وتابعهما المصنف[3] .

"وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنما ورد في الشعر"[4] .

والراجح ما ذهب اليه ابن يعيش وهو قوله:" وفي ذلك خلا فُ ما عليه الجمهورُ، والصوابُ أن تكون الهاء عائدةً إلى المصدر، والتقديرُ: "جزى ربُّ الجزاء"، وصار ذكرُ الفعل كتقديم المصدر، إذ كان دالاً عليه[5] .

3 – مسألة المنادى المضاف المكرر

الشاهد النحوي: قول الشاعر[6] .

يـــا تـــيـــم تـــــيـــم عـدي لا أبـــا لـــكـم

هذا الشاهد من شواهد الجمل للزجاجي[7] .

---

(1) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام: 175 /178 .

(2) البيت من شواهد شرح ابن عقيل على الالفية:106/2. وهو لاحد أصحاب مصعب بن الزبير رضي الله عنهما يرثيه. ولم اهتد الى قائله.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:105/2 /106 . وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك:85/2 .

(4) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:410/1 . وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للوقاد:416/1 .

(5) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: 204/1 .

(6) البيت لجرير والرواية بالضم في تيم الأولى في ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: 212/1، والبيت بتمامه: يا تَيْمَ تيمَ عَديّ لا أبا لكمُ ... لا يُلقيَنّكمُ في سَودةٍ عمرُ: وهو من شواهد الكتاب: 53/1،

(7) ينظر: الجمل للزجاجي: 169.

عقَّب عليه الغافقي، على أنّ كل منادى مضاف يجوز لك أنْ تُكرِّره إذا لم يكن علمًا ويكون الثاني منصوبًا لا غير، والأول منادى مفرد مبني على الضم، ويجوز في الثاني أربعة أوجه، أن يكون بدلًا من الأول، والثاني أن يكون معطوفًا على الأول عطف بيان، والثالث أن يكون منصوبًا بفعل مضمر، والرابع أن يكون منادى مضافًا على حذف حرف النداء[1] .

قال المبرِّد: فالأجود في هذا أن تقول (يا تيم تيم عدي) فترفع الأول لأنّه مفْرد وتنصب الثّاني لأنّه مضاف، وإن شئْت كان بدلا من الأول وإن شئْت كان عطفا عليْه عطف الْبيان فهذا أحسن الْوجْهيْن "والْوجْه الآخر أن تقول: (يا تيم تيم عدي) و(يا زيد زيد عمْرو)، وذلك لأنّك أردْت بالْأول يا زيد عمْرو فإمّا أقحمت الثّاني تأْكيدًا للْأول وإمّا حذفت من الأول الْمضاف اسْتغْناء بإضافة الثّاني فكأنّه في النّقْدير: (يا تيم عدي يا تيم عدي) والأجود: (يا تيم تيم عدي) لأنّه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شيْء عن موْضعه"[2] .

قال ابن السراج: "إنَّ المضاف إذا وصفته بمفرد وبمضاف مثله لم يكن نعته إلا نصبًا؛ لأنك إن حملته على اللفظ فهو نصب والموضع موضع نصب, فلا يزال ما كان على أصله إلى غيره

وذلك نحو قولك: يا عبد الله العاقل, ويا غلامنا الطويل, والبدل يقوم مقام المبدل منه, تقول: (يا أخانا زيد أقبل), فإن لم ترد البدل وأردت البيان قلت: يا أخانا زيدًا أقبل, لأنَّ البيان يجري مجرى النعت"[3] .

واختلف في توجيهه على رواية النصب (يا تيم تيم عدي): فمذهب سيبويه إنَّما ألحقت الاسم اسماً كان مضافاً فحذف المضاف إليه وكان الثاني مقحمًا بين المضاف والمضاف إليه[4] . وعند المبرِّد أنَّه مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، وعند الفراء أنَّهما معا مضافان إلى الثاني، وقيل: بل ركبا قبل الإضافة "كخمسة عشر[5] .

أما نصب الأول، فعلى أنَّه مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني زائد للتوكيد، لا أثر له في خفض ما بعده. أو على أنَّه مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني. وأما بناؤه، أي بناء الأول على

---

(1) ينظر: شرح الجمل للغافقي:170 .

(2) المقتضب للمبرد: 229/4 .

(3) الأصول في النحو لابن السراج: 343/1، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:1081/2 .

(4) ينظر: الكتاب لسيبويه: 284/2 .

(5) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية: 2 /680، و ارتشاف الضرب من لسان العرب لابن حيان الأندلسي: 2204/4.

الضم، فعلى اعتباره مفردًا غير مضاف. وأمَّا نصب الثاني، فلأنه على الوجه الأول توكيد لما قبله، وعلى الوجه الثاني بدل من محل أو عطف بيان [1] .

والذي تبين للباحث وهو اختيار الغافقي، أنّ الخلاف في هذه المسألة تقديري في توجيه الإعراب من جواز الأوجه في رفع الأول على أنَّه مفرد، ونصب الثاني على أنَّه مضاف، أو على أنَّه إمَّا بدل، من موضع الأول، أو منادى مضاف، وعلى نصب الاسمين كليهما، نحو(يا زيد زيد اليعملات) على أنّ الأول مضاف إلى اليعملات، والاسم الثاني مقحم، للتأكيد وتمكين المعنى في النفس وجعلته بلفظ الأول وإعرابه.

4 – مسألة وضع المصدر موضع الحال

الشاهد النحوي: قول الشاعر [2] .

فـــأَرْسَلَـــهـــا العِـــــراكَ ولـــم يَذُدْهـــا

هذا الشاهد لم يكن من شواهد الزجاجي في جمله [3] .

وقد أورده الغافقي على تقعيد قاعدة واثبات حكم أن العرب تضع المصدر موضع الحال، ويكون على ثلاثة أوجه، منها أن يكون معرَّفًا بالألف واللام كقول الشاعر: (أرسلها العراك)[4] .

"كأنّه قال: اعتراكاً.

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ:349/1 .

(2) ديوان لبيد بن ربيعة العامري بغير لفظه عند النحاة في الديوان: فأوْرَدَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ: 70، وفي الكتاب ورد (فأرسلها العراك) وغيره من كتب النحاة كذلك ورد بهذا اللفظ وينظر مجمع الامثال للميداني271/2 .

(3) ينظر: الجمل للزجاجي: 200 .

(4) ينظر: شرح الجمل للغافقي: 184 .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه "ليس كلّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل مصدر في باب الحمد لله، والعجب لك، تدخله الألف واللام، وإنّما شبّه بهذا حيث كان مصدراً وكان غير الاسم الأوّل"[1] .

فإذا كان الاسم حالا يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضف: لو قلت: (ضربته القائم) تريد: قائماً كان قبيحا، ولو قلت: ضربتهم قائميهم تريد: قائمين كان قبيحا. فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف ونصب نحو خمْستهم بمنزلة طاقته وجهْده (ووحْده)، وجعلوا الجمّاء الغفير بمنزلة العراك[2] .

قال المبرد "واعْلم أن من المصادر ما يدل على الْحال، وإن كان معرفة وليْس بحال، ولكن دلّ على موْضعه، وصلح للموافقة، فنصب، لأنّه في موضع ما لا يكون إلّا نصبا وذلك قوْلك: أرسلها العراك وفعل ذلك جهده وطاقته، لأنّه في موضع: فعله مجْتهدا، وأرسلها معتركة؛ لأن الْمعْنى: أرسلها وهى تعترك، وليْس الْمعْنى أرسلها؛ لتعترك" قال الشّاعر[3] .

فـأرسـلـهـا العـراك ولـم يـذدها **** ولـم يـشفــق علـى نغص الـدخــال

وذهب ابن السراج الى غير ذلك فقال: "والعراك لا يجوز أن يكون حالًا ولا ينتصب انتصاب الحال وإنما انتصب عندي على تأويل: أرسلها تعترك العراك, فـ"تعترك" حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك, ودل على "تعترك" فأغنى"[4] .

وذهب العكبري: إلى غير ذلك فعده نائبا عن الحال إذ قال "والتّحْقيق أنّ هذا نائب عن الحال وليْس بحال بل التّقْدير أرسلها معتركةً ثمّ جعل الْفعْل موضع اسْم الْفاعل لمشابهته إيّاه فصار (تعترك) ثمّ جعل الْمصدر موضع الْفعْل لدلالته عليْه ويدلّ على ذلك أنّ الْحال وصف وصيغ الْأوْصاف غير صيغ المصادر"[5] .

وملخص الخلاف في (العراك) وفيه " ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه مصدر في موضع الحال، وهو مذهب سيبويه والمبرّد[6] .

---

(1) الكتاب لسيبويه: 372/1 .

(2) المصدر نفسه: 377/1 .

(3) المقتضب للمبرد:237/3 .

(4) الأصول في النحو لابن السراج:164/1 .

(5) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: 164/1، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري:286/1 .

(6) ينظر: الكتاب: 231/1، والمقتضب: 237/3 .

والثاني: أرسلها تعترك العراك, فـ"تعترك" حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك, ودل على "تعترك" وهو مذهب ابن السَّراج [1] .

والثالث: أنه نائب عن الحال, أي: أرسلها معتركة وهو مذهب العكبري[2]، وذهب ابن الطراوة إلى أن العراك نعت مصدر محذوف, وليس بحال. أي: لإرسال العراك[3]

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات والصلاة والسلام على النبي المهداة.

أما بعد

فقد بينت في هذا البحث الخلاف النحوي الذي نوه إليه الغافقي في شرحه للجمل في الشاهد السماعي وذكرت آراء النحاة في ذلك الشاهد ومن ثم الترجيح للمسائل، النتائج التي توصلت إليها هي.

1- إثبات قول الغافقي في موطن الشاهد ثم ذكر ترجيحاته ومناقشته للشاهد في شرحة للجمل حيث كان يعرض المسألة ويذكر رأي الزجاجي ثم يذكر آراء النحاة مستشهدًا بآية، أو حديث، أو بيت شعر، أو مثل ثم يناقش الآراء ويعترض ويرد، وأحيانًا يدلي برأيه، وأحيانًا يوافق ويستحسن.
2- وكان اسلوب الغافقي في شرح الجمل يختار الراجح في ذكر المسائل وعدم الخوض في الخلافات النحوية، لأنه كان يشرح ما يشكل على الطلبة.
3- ويتنوع اسلوب الغافقي في الرد يقول وليس في الشاهد دليل وأحيانًا يذكر الآراء ويقول مثلا وهو عند سيبويه وأجازه المازني والمبرد وهكذا،
4- مخالفة أبي اسحاق الغافقي لأبي القاسم الزجاجي قال الزجاجي (والوجه الحادي عشر، أجازه سيبويه وحده) ثم ردَّ عليه الغافقي بأنَّه لم يجزه سيبويه إلَّا في الشعر، وقال فيه مع ذلك رديء، ثم قال الزجاجي (وخالفه جميع الناس) ثم ردَّ عليه الغافقي بأنه لم يخالفه فيما حكي إلَّا المُبَرِّدُ.
5- وخالفه في قول أبي الأسود الدؤلي(جزى ربه عني عدي بن حاتم) حمله الزجاجي على أنَّ الهاء في (ربه) عائدة على (عدي) وقدمه للضرورة، وحمله غيره على أن الهاء عائدة الى

(1) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: 164/1 .
(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري:286/1.
(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:701/2 .

(جزى) المفهوم منها (الجزاء) وخالفه الغافقي وجعله مثل قوله تعالى: {وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} [1] ولا ضرورة فيه.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ) تح: رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى 1998 م.
2. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية، رهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت 767 هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة: الأولى، 1373 هـ – 1954 م.
3. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط، 11985م .
4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ), المكتبة العصرية، بيروت، ط 1،2003م .
5. البسيط في شرح جمل الزجاجي ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي (ت 688هـ)، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.، ط1، 1986.
6. التعليق على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، (ت 377هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي،، دار الأمانة القاهرة الطبعة: الأولى. 1990م.

(1) سورة الزمر من الآية:7.

7. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي (ت 749هـ): تح، عبد الرحمن علي سليمان: دار الفكر العربي الطبعة، مدينة نصر/ القاهرة 2008م.
8. الجدول في إعراب، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت 1376هـ)، دار الرشيد، دمشق، ط3. ، 1418هـ.
9. الجمل للزجاجي أبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت340هـ) شرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب الأستاذ بكلية الآداب بالجزائر، مطبعة جول كربونل بالجزائر ط: سنة 1926.
10. الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب2006م ، ط الرابعة.
11. ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعه: أبو سعيد الحسن السكري (ت290 هـ) دار ومكتبة الهلال بيروت ، 1998.
12. ديوان امرئ القيس عبد الرحمن المصطفاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان الطبعة الثانية، 2004م.
13. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف القاهرة، الطبعة، الثالثة– مصر، 1998، م.
14. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت41هـ) اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 2004 م
15. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري المعروف بابن عقيل (ت 769هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث– القاهرة، الطبعة: العشرون. 1980 م.
16. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد (ت918هـ)،، دار الكتب العلمية بيروت /لبنان: ط 1، 1998م .

17. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، (ت 778 هـ) وتحقيق: أ. د.علي محمد فاخر، دار السلام، القاهرة الطبعة: الأولى، 1428 هـ .
18. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:الوقاد: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان الطبعة(ت 905هـ)، 2000م.
19. شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت 469هـ) تح د. علي بن توفيق الحمد، الطبعة الأولى سنة:2016، الناشر عالم الكتب /الأردن/إربد.
20. شرح جمل الزجاجي للغافقي أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي(ت 716 هـ) تح إبراهيم بلفقيه اليوسفي، دار اللباب، بيروت/ لبنان الطبعة الأولى: 2020.
21. شرح جمل الزجاجي, لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ), قدمه ووضع هوامشه وفهارسه , فواز الشعَّار , إشراف, د. إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان, ط1, 1419هـ –1998م.
22. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين،(ت761هـ) تح: عبد الغني الدقر الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا (د.ت).
23. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لأربعة آلاف شاهد شعري، محمد بن محمد حسن شُرَّاب الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1427 هـ– 2007 م.
24. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 2008م.
25. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي الحلبي (ت 643هـ)،: تح: إميل بديع يعقوبدار الكتب العلمية، بيروت– لبنان. ط 2001،1 م.
26. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)،، تح: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. ط 2. 1988م:

27. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ) تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق الطبعة: الأولى1995م.

28. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين،(ت 761هـ)، تح . د. مازن المبارك محمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق. الطبعة: السادسة،1985م:

29. المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي الطبعة: الأولى، القاهرة / مصر.

30. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.(د.ت).

References

1- Al-Andalusi, M. Y. (1998). *Resorption of Beatings From The Tongue of The Arabs* (1st ed.). Al-Khanji Library for Publishing and Distribution. Cairo.

2- Ayyub, R. I. (1954). *Guidance of the traveller to solve the Alfiyyah of Ibn Malik* (1st ed.). Adwaa Al-Salaf press. Riyadh.

3- Al-Sarraj, M. S. (1985). *Fundamentals of Grammar* (1st ed.) Al-Risala Foundation. Lebanon.

4- Al-Anbari, K. (2003). *Justice in contention between the grammarians the Basrans, and the Kufis* (1st ed.). Modern Library press. Cairo.

5- Al-Sabti, A. A. (1986). *The simple explanation of Jamal al-Zajaji* (1st ed.). Islamic west press. Beirut.

6- Al-Farsi, A. A. (1990). *Commenting on the book of Sibawayh* (1st ed). Al-Amana press. Cairo.

7- Al-Maliki, B. H. (2008). *Clarification of the Objectives and Paths of Explanation of the Alfiyyah of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi press. Cairo.
8- Safi, M. A. (1997). *Table in Arabic*. Al-Rasheed press. Damascus.
9- Al-Zajji, A. (1926). *The sentences*. Jules Carbonel Press. Algeria.
10- Jinni, O. (2006). *Characteristics* (4th ed.). Egyptian General Book Organization. Egypt.
11- Al-Sukkari, H. (1998). *Diwan Abi Al-Aswad Al-Duali*. Alhilal library press Beirut.
12- Al-Mustafawi, A. (2004). *Diwan Imru al-Qais* (2nd ed.). Al-Marifah. Beirut. Lebanon.
13- Taha, M. A. (1998). *Diwan Jarir, explained by Muhammad bin Habib* (3rd ed.). Al-Maarif press. Cairo.
14- Al-Amiri, L. R. (2004). *Diwan Labeed bin Rabi'a al-Amiri* (1st ed.). Al-Marifah press. Beirut. Lebanon.
15- Al-Masry, A. A. (1980). *Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik* (20th ed.). Al-Turath press. Cairo.
16- Al-Ashmouni, A. M. (1998). *Al-Ashmouni's Explanation of Alfiyyah Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami press. Beirut. Lebanon.
17- Al-Halabi, M. A. (2007). *Introduction to rules explaining the facilitation of benefits* (1st ed.). Al-Salam for Printing. Cairo. Egypt.
18- Al-Azhari, Kh. A. (2000). *Declare the content of the clarification in grammar* (1st ed.) Al-Kotob Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.
19- Babshath, T. A. (2016). *Explanation the sentences al-Zajaji* (1st ed.). Alam Al-Kotob press. Irbid. Jordan.
20- Al-Ghafiqi, I. A. (2020). *Explanation of the sentences of Al-Zajaji (by Al-Ghafiqi)* (1st ed.). Al-Labbab press. Beirut. Lebanon.
21- Asfour, A. M. (1998). *Explanation of Jamal Al-Zajaji* (1st ed.). Al-Kotob Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.
22- Hisham, A. Y. (N.D). *Explanation Of the Roots of Gold in The Knowledge of The Words of The Arabs*. United Distribution Company. Syria.
23- Shurrab, M. M. (2007). *An Explanation of Poetic Evidence in the Literature of Grammatical Books, for Four Thousand Poetic Witnesses* (1st ed). Al-Risala Foundation. Beirut. Lebanon.
24- Al-Marzban, A. A. (2008). *Explanation of Sibawayh's book* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami press. Beirut.
25- Al-Sane, Y. A. (2001). *Detailed explanation of al-Zamakhshari* (1sted.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.
26- Sibawayh, A. Q. (1988). *The book* (2nd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

27- Al-Baghdadi, A. A. (1995). *Al Llubab in the ills of construction and syntax* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.
28- Hisham, A. Y. (1985). *Mughni al-Labib on the books of Arabs* (6th ed.). Al-Fikr press. Damascus.
29- Al-Maliki, B. H. (N.D). *Clarification of the Objectives and Paths of Explanation of the Alfiyyah of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi press. Cairo.
30- Al-Mubarrad, M. Y. (N.D). *Muqtadab.* World of books press. Beirut.